

Distr.: General
11 April 2006
Arabic
Original: English/French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٦

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البرنامج

الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

موجز

تلبية لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٥، يقدم هذا التقرير معالم الحالة في هايتي ومعالم الدعم الدولي المقدم للبلد منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٥. وهذا التقرير يبحث أيضا بالتفصيل التوقعات الواعدة بالنسبة للمساعدة في إطار مرحلة ما بعد الانتخابات ويقدم توصيات بهذا الشأن للسلطات الهايتية وشركائها في التنمية الشائين والمتعددي الأطراف.

* E/2006/100

** تأخر تقديم التقرير لاستكمال المعلومات بشأن الحالة في هايتي، مما يشمل العملية الانتخابية.



أولا - مقدمة

١ - في أعقاب طلب تقدمت به حكومة هايتي المؤقتة، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تكليف الفريق الاستشاري المخصص لهايتي الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، من جديد، بالمساعدة في تنسيق إنشاء برنامج لمساعدة طويلة الأمد من أجل البلد. وعيّن المجلس، في مقرره ٣٢٢/٢٠٠٤ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الممثلين الدائمين لكل من اسبانيا، والبرازيل، وبنن، وترينيداد وتوباغو، وشيلي، وكندا، وهايتي لدى الأمم المتحدة، أعضاء في الفريق. ودُعِيَ أيضا للمشاركة في الاجتماعات رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام في هايتي. وقرر الفريق في اجتماعه الأول، الذي عُقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن يرأس الفريق السفير آلان روك، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة.

٢ - وقدّم الفريق الاستشاري المخصص، في تقريره المرفوع إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥ (E/2005/66)، تحليلا لحالة الأهداف الإنمائية للألفية في هايتي وللدعم الدولي الحالي لهايتي. وحدد الفريق أيضا المجالات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذ إجراءات فيها والتي ستكون لها آثار إنمائية طويلة الأجل. وأقرّ الفريق بأن الحكومة الجديدة التي ستتمخض عنها العملية الانتخابية ستواجه تحديات كبيرة، في الوقت الذي ينبغي أن تكون فيه قادرة أيضا على الاستفادة من التطورات الإيجابية، مثل إيجاد إطار التعاون المؤقت وتحسّن أداء الاقتصاد الكلي. وشدد الفريق على الحاجة إلى أن تقرر الحكومة القادمة الأولويات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل وإلى ترتيب الأنشطة على نحو صحيح كي تبين أنه قد أُتخذت إجراءات عملية لصالح الفقراء. ومع أن الفريق قد أقرّ بأن المسؤولية الأساسية عن التنمية طويلة الأجل تقع على عاتق الشعب الهايتي، فإن الفريق وضع سلسلة من التوصيات الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، والسلطات الهايتية، ومجتمع المانحين.

٣ - ومدد المجلس في قراره ٤٦/٢٠٠٥ ولاية الفريق "لكي يتابع عن كثب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية طويلة الأجل من أجل تعزيز الانتعاش والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي في هايتي ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفالة الانسجام والاستمرارية في الدعم الدولي المقدم لهايتي، بالاستناد إلى الأولويات الإنمائية الوطنية طويلة الأجل، والاعتماد على الإطار المؤقت للتعاون والتشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية فيما بين الآليات القائمة". وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الفريق الاستشاري

المخصص أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات حسب الاقتضاء، قبل بدء الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

ثانياً - الحالة الراهنة في هايتي

٤ - على المستوى السياسي، أفسح العامان الانتقاليان المجال لرئيس جمهورية مُنتخب ولؤسسات ديمقراطية قامت على الانتخاب. فبمشاركة نسبة ٦٣ في المائة من الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣,٥ مليون ناخب في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تم انتخاب السيد رينيه غارسيا بريفال في الجولة الأولى رئيساً للجمهورية، بعد أن حصل على نسبة ٥١,١٥ في المائة من الأصوات. وقد بيّن التقرير التأخير لرابع مرة لهذا التصويت أن العملية الانتخابية كانت بطيئة في الإعداد والتنفيذ، وسُجل أيضاً تأخير في فرز بطاقات التصويت. بيد أن الفريق حرص على تأكيد نزوج الشعب الهايتي وإصرار الحكومة الانتقالية والأفراد المكلفين بتنظيم الانتخابات، الذين أسهموا أيضاً إسهاماً في النتيجة السارة للجولة الأولى هذه. والمعونة الدولية، سواء على المستوى اللوجستي أم على مستوى المراقبة الانتخابية، كانت هي أيضاً مفيدة وفعالة.

٥ - وقد تمت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل، في جوٍّ من الهدوء باستثناء بعض الحوادث المنعزلة. فالمشاركة، التي قُدرت نسبتها بما يزيد قليلاً عن ٣٠ في المائة، تجاوزت الأرقام التي سُجلت في الانتخابات السابقة. وقد أكد المراقبون الدوليون التحسينات التقنية واللوجستية التي قُدمت لتنظيم الاقتراع وسيره على نحو سليم بدرجة كبيرة. وتأخير مواعيد عمليات الاقتراع أدى أيضاً إلى تأخير تقلد الرئيس بريفال منصب رئيس الجمهورية، الذي سيؤدي اليمين أمام مجلس النواب الجديد. والانتخابات المحلية والبلدية، المقرر إجراؤها في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ستختتم العملية الانتخابية.

٦ - وشهدت هايتي تجرداً في أعمال العنف. ففي أحياء شعبية معينة في العاصمة، تعددت حوادث الاغتيال والختطف. وقد قامت الحكومة والشرطة الوطنية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بمكافحة هذه الظواهر، التي لا تزال، رغم الانخفاض الكبير منذ بداية عام ٢٠٠٦، منتشرة من خلال حالات منعزلة. ويجب أن تظل مكافحة العصابات المسلحة والاتجار غير المشروع والإجرام العنيف من أولويات السلطات الهايتية والدعم الدولي في المستقبل. وبالإضافة إلى هذا فإن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، في حال وجودها، لا تزال محدودة النطاق والحجم.

٧ - وفي الجانب الاجتماعي - الاقتصادي فإن الحالة تشبه ما وصفه الفريق في تقريره المقدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٥. فثلاثة أرباع السكان يعيشون في فقر، كما أن ما يزيد عن

٥٠ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع ونسبة ٨٠ في المائة من السكان العاملين ليس لديهم أي عمل نظامي أو مأجور. وتحتل هايتي، في مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، المرتبة ١٥٣ من أصل ١٧٧ بلدا. ولا توجد أية بيانات جديدة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية في هايتي، والأرقام التي قُدمت في العام الماضي لا تزال صحيحة إلى حد كبير (انظر E/2005/66، الفقرات من ١٦ إلى ٢١). وتمت تلبية بعض الحاجات الأساسية للسكان عن طريق المساعدة الدولية. بيد أنه من الصعب، بسبب عدم توفر الوسائل المناسبة، تقييم الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لهذه المساعدة وقياس نتائجها العملية بالنسبة لأحوال السكان المعيشية. ومع انتشار البؤس على نطاق واسع ووجود أزمة بيئية حادة لا يزال البلد معرضا للخطر اجتماعيا وإيكولوجيا. ونقاط الضعف كثيرة، كما بيّنت ذلك العواصف المدارية والإعصارات التي ضربت البلد في عام ٢٠٠٥ وأسفرت عن وفاة ٣٠ شخصا.

٨ - والركود الاقتصادي في هايتي مرتبط بانعدام الاستقرار السياسي. فانعدام الاستقرار السياسي له أثر سلبي على كفاءة المؤسسات الهايتية وعلى إطار الاقتصاد الكلي، الذي يتسم بالتضخم والعجز المالي المزمين. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي^(١) فإن الانتعاش الاقتصادي للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كان دون التوقعات، حيث بلغت نسبة النمو الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي ١,٥ في المائة وبلغت نسبة التضخم في أسعار المستهلكين حوالي ١٥ في المائة. وتنبؤ صندوق النقد الدولي المتعلق بالاقتصاد الكلي للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يستند إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٢,٥ في المائة وتضخم تتراوح قيمة معدله بين ١٣ في المائة و ١٤ في المائة^(١)، وهو ما يمثل تحسنا بالنسبة لبلد لم يشهد قط نموا مستداما خلال فترة الـ ٢٥ عاما الأخيرة حيث كان معدل التضخم يزيد عن ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويُتوقع أن تصل قيمة إيرادات الضرائب المحلية ما قدره ١٧,٢ بليون غورد (نسبة ٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) شريطة أن يُنفذ قانون الضرائب والجمارك بشكل صحيح. ومنذ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ لا يزال سعر الصرف مستقرا، بشكل عام، عند ما يتراوح بين ٤٢ غوردا و ٤٣ غوردا لكل دولار أمريكي واحد.

٩ - وفي قطاع الطاقة، ساهمت أسعار مستوردات النفط - التي تمثل نسبة بلغت ٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي - في الضغط التضخمي. وفي الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، زاد سعر الجالون الواحد من وقود الديزل بنسبة ٣١,٢ في المائة، من ٨٣ غوردا إلى ١٠٩ غوردات وذلك نتيجة لزيادة أسعار المنتجات البترولية في السوق الدولية. وثمة ضغوط إضافية مصدرها تحويلات الحكومة إلى

(١) صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 05/404، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

مرفق الكهرباء الذي تملكه الدولة، التي كانت تمثل نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو ٧ في المائة من النفقات الحكومية في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ والتي يُتوقع أن تستمر في الزيادة. وقد تم إنشاء آلية لرصد التحويلات الحكومية إلى مرفق الكهرباء الذي تملكه الدولة وذلك بقصد ضمان الإبلاغ عن التحويلات وقيام مؤسسة مستقلة بمراجعة حساباتها في نهاية المطاف.

ثالثاً - الدعم المالي المقدم لهايتي

١٠ - اجتمعت المجموعة الأساسية في نيويورك في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتبحث، في جملة أمور، الإعداد للانتخابات في هايتي وإجرائها. وبعد أن طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٢/٢٠٠٤ تجنّب التداخل والازدواجية فيما يتعلق بالآليات القائمة لم يجتمع الفريق الاستشاري المخصص خلال هذه الفترة. بيد أن الفريق تفاعل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية الهايتية في الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ومع نظرائها الدوليين.

١١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ عقد الفريق اجتماعاً مع روبرت جين، المدير العام، وزارة التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي؛ وكارولين آنستي، المديرية القطرية لمنطقة البحر الكاريبي في البنك الدولي؛ وإنريكيه غانوزا، كبير علماء الاقتصاد، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦ اجتمع الفريق مع رولان بيير، وزير التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي ومع أعضاء خلية التنسيق الاستراتيجية، التي أنشأها رئيس وزراء هايتي والمرتبطة بوزارة التخطيط والتعاون الخارجي، وذلك لتحديد التوجهات الاستراتيجية للتنمية الطويلة الأجل في البلد^(٢). وفي هذه الاجتماعات بُحثت التحديات الرئيسية التي تواجه الدعم الدولي المقدم لهايتي حالياً كما بُحثت توقعات المساعدة في المستقبل.

ألف - الدعم الحالي

١٢ - قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور أساسي في توفير الأمن والاستقرار في البلد وفي دعم الشرطة الوطنية في هايتي في عملياتها وكذلك في عملية إصلاحها وإعادة تشكيلها. وقدمت البعثة، في مجال الإعداد للانتخابات، الدعم التقني واللوجستي الذي أثبت أنه أساسي بالنسبة لتوزيع لوازم الانتخابات. وواصلت البعثة أيضاً

(٢) أعضاء خلية التنسيق الاستراتيجي التي قابلها الفريق هم بول إميل سيمون، المهندس ومخطط المدن، والوكيل الأول لأمين عام مجلس الحكماء؛ والسيد غابرييل فيريه، الخبير في المالية العامة، ومستشار وزير الاقتصاد والمالية لشؤون الاقتصاد الكلي؛ والسيد فيلريد ترينار، الأمين الدائم لخلية التنسيق الاستراتيجي.

تحسين القدرة الإدارية في المؤسسات الهايتية عن طريق تسهيل إنشاء وتنفيذ المشاريع المحلية من خلال آلية المشاريع ذات الأثر السريع. كما ساهمت البعثة في إقامة الإطار المؤسسي لترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، الذي بدأ يعطي نتائجه، وساعدت في إنشاء لجان للحد من العنف والتنمية في المجتمعات المحلية.

١٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، طرأ تحسن على تحقيق التزامات الجهات المانحة الدولية. بموجب إطار التعاون المؤقت. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كان قد تم صرف ٧٥٠ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٦٩,١ في المائة من التعهدات التي قُطعت أصلاً في مؤتمر المانحين الذي عُقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر الجدول الملحق بهذا التقرير كمرفق). وإطار التعاون المؤقت يهدف إلى تسهيل عملية التحول وإيجاد الأساس من أجل تحقيق تنمية أطول أجلاً. ولما كان هذا الإطار يمثل تقييماً شاملاً لاحتياجات هايتي، بأهداف والتزامات واضحة من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، فإنه أسهم في زيادة التماسك بين الجهات المانحة وفي تحسين رصد، وقياس، النتائج التي تحققت. وبموجب هذا الإطار، تم تنفيذ مئات المشاريع في مجالات مثل الحصول على الخدمات الأساسية والإدارة والهيكلة الأساسي.

١٤ - وأوضح المدير العام لوزارة التخطيط والتعاون للفريق أن أرقام الإنجاز للأهداف المحددة في إطار التعاون المؤقت قد وُضعت وأُوضحت؛ وأن تحليل المنجزات ليس متكافئاً حيث أُعطيت أرقام أعلى لتعزيز الإنعاش الاقتصادي. وبعض جداول التنسيق القطاعية وهي الآلية الرئيسية للإشراف على العملية حددت بسرعة، ورصدت تنفيذ المشاريع (كالمشاريع المتعلقة بالتعليم والأمن الغذائي والتنمية الريفية والطاقة)، في حين سار العمل في غيرها بكثير من الصعوبات. والعقبات التي صودفت في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها تتعلق معظمها بعدم توفر القدرات المؤسسية. وعمليات الصرف أعاققتها أيضاً الإجراءات المعقدة المتنوعة التي وضعتها الجهات المانحة. وهذا الموقف يدعو الشركاء الدوليين إلى الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية لتمكين الوزارات من العمل بشكل سليم. ووكالات الأمم المتحدة التي عُينت كمراكز تنسيق ضمن جداول قطاعية معينة لعبت أيضاً دوراً هاماً في طلب وضع الموارد المالية والمادية والبشرية تحت تصرف المؤسسات الوطنية القيادية.

١٥ - وعُقد في بروكسل، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مؤتمر دولي بشأن هايتي وذلك بهدف تعزيز إطار التعاون بين هايتي والجهات المانحة، وتوطيد ما تحقق خلال الفترة الانتقالية، والنظر في كيفية متابعة العمل مع الحكومة القادمة. بموجب إطار التعاون المؤقت فيما يتعلق بالأجلين المتوسط والطويل. وقد ضم المؤتمر ممثلين عن الحكومة المؤقتة في هايتي،

والجهات المانحة، والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، الذي شمل لأول مرة القطاع الخاص في هايتي. وكانت نتيجة المؤتمر الرئيسية تمديد فترة ولايته حتى نهاية عام ٢٠٠٧ بقصد إتاحة الوقت الكافي، والوسائل الكافية، للحكومة الجديدة كي تسعى إلى تحقيق الإصلاحات في ذات الوقت الذي تتجنب فيه الانقطاع في تقديم الدعم الإنمائي. وأوصى المؤتمر أيضا بالاحتفاظ بآليات إطار التعاون المؤقت وتعزيزها. وعلى المستوى الاستراتيجي، أوصى بأن تصبح اللجنة التوجيهية المشتركة للمؤتمر جهازا سياسيا له دور واضح في مجال صنع القرار ووضع السياسات وذلك بقصد تحسين تنسيق المعونات والإسراع بعمليات الصرف^(٣).

١٦ - وثمة تطور هام آخر وهو الإعداد المتقدم بشكل حسن للورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر التي أعدتها السلطات الوطنية في هايتي. والوثيقة تتضمن صورة لملامح الفقر في هايتي، والإطار الحالي، واستراتيجية للحد من الفقر، كما تتضمن إطارا زمنيا لإعداد الورقة النهائية لاستراتيجية الحد من الفقر، ووصف عملية المشاركة التي ستوضع موضع التنفيذ. والورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، المبنية على أساس إطار التعاون المؤقت، هي أحد الشروط لإطلاق الموارد الجديدة في إطار مرفق النمو والحد من الفقر، وتساعد في الحصول على التخفيف من الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وما برح صندوق النقد الدولي حتى الآن، يدعم السلطات بمساعدتين متتاليتين للطوارئ في الفترة التالية للصراع تغطيان الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حتى آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٧ - وفي تقرير مؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحديد هايتي كواحد من ١١ بلدا يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تخفيف الديون بموجب جولة جديدة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والأحقية للاستفادة من هذه المبادرة تتطلب أن تكون مؤشرات أعباء الديون فوق عتبات استدامة معينة. والأهلية للحصول على تخفيف الديون (نقطة قرار) سوف تتطلب وجود سجل مُرضٍ لتتبع أداء وإعداد الاستراتيجية للحد من الفقر. ومن المقرر المضي في بحث هذه المسألة من جانب مجلسي إدارة هاتين المؤسستين.

باء - توقعات الدعم في المستقبل

١٨ - كان من شأن اجتماع عُقد في واشنطن، العاصمة، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ كبار المسؤولين في الجهات المانحة إتاحة فرصة مبكرة لإرسال إشارات إيجابية عن التزام

(٣) مؤتمر بروكسل الدولي المعني بهايتي، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ - البيان المشترك.

المجتمع الدولي بالعمل مع السلطات المنتخبة حديثا لدعم شعب هايتي. وفي ذلك الاجتماع، اقترحت الجهات المانحة أن تبحث مع السلطات الجديدة إعداد حصر مشترك بين الجهات المانحة وحكومة هايتي في إطار التعاون المؤقت وإعداد تقييم مستقل متكامل له يُقدم مدخلات لإعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر^(٤).

١٩ - وسوف تقع على عاتق الحكومة الجديدة مهمة إنجاز، وإقرار، الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر وإعداد ورقة كاملة للاستراتيجية تسمح بالقيام بإصلاح اقتصادي أبعد مدى مع القيام في الوقت نفسه، بالمساعدة على التخفيف من آثار خطط التكيف الهيكلي. وأبلغ الوزير رولان بيير الفريق أنه قد تقرر، من أجل عدم إضاعة الوقت وبعد إجراء مشاورات مع الرئيس المنتخب حديثا ومع مستشاريه، البدء في العمل بشأن إعداد ورقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر بدون مزيد من التأخير.

٢٠ - وأكد ممثلو البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفريق أن ورقة استراتيجية الحد من الفقر ينبغي أن تكون استراتيجية إنمائية تقوم حقا على المشاركة، مع اشتراك كامل من القطاع الخاص والمجتمع المدني، وأن تكون هايتي هي الرائدة بالنسبة لها. ولذلك فإنه ينبغي أن يُتاح الوقت الكافي، الذي قُدّر أنه يتراوح بين ١٨ شهرا و ٢٤ شهرا، من أجل القيام بالمشاورات الضرورية. ومن بين وكالات الأمم المتحدة، يقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتقديم الدعم من أجل وضع هذه الاستراتيجية. ومحاورو البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للفريق يؤكدون أيضا أن الحكومة الجديدة ستحتاج إلى تمويل إضافي يوجه إليها من خلال الميزانية الهايتية وذلك من أجل تعزيز القدرات الوطنية. وفي هذا السياق، مما يشجع الفريق ملاحظة أن اجتماعا وزاريا رفيع المستوى سيعقد في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ في برازيليا وأنه من المقرر عقد مؤتمر للجهات المانحة وجلسة لإعلان التبرعات في بورت - أو - برانس في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وعرضت حكومة اسبانيا أيضا استضافة مؤتمر آخر للجهات المانحة في وقت لاحق من عام ٢٠٠٦.

٢١ - ويقوم الشركاء في التنمية بإعداد استراتيجيتهم لتقديم الدعم إلى هايتي في فترة ما بعد الانتخابات. وقد وضع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لتقديم دعم مؤسسي متعدد الأبعاد من أجل تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الانتخابات وذلك بالنسبة لأربعة أنواع رئيسية من الأنشطة: (أ) المشاريع ذات الأثر السريع والحصول على الخدمات الأساسية؛ و (ب) بناء القدرات المؤسسية (تعزيز البرلمان، وإنشاء مجلس انتخابي دائم، وحكم القانون

(٤) انظر النشرة الصحفية للبنك الدولي رقم: 2006/278/LCR، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

والإصلاح القانوني بما يشمل العدل وحقوق الإنسان والشرطة) والإدارة المحلية؛ و (ج) إجراء حوار وطني؛ و (د) تقديم الدعم لوضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر. وهذه الجهود تركز على تعاضد متزايد بين الجهات الفاعلة في التنمية بقصد التوصل إلى نهج أكثر تماسكا وتوحدا إزاء الدعم الدولي المقدم لهايتي.

٢٢ - وفي رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعلن رولان بيير، وزير التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي، عن إنشاء خلية التنسيق الاستراتيجي التي تهدف إلى العمل على المستوى التقني بشأن خطة تنمية طويلة الأجل للبلد، وذلك بالشراكة مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الجهات الفاعلة الأخرى. وهذه المبادرة تعكس الملاحظات التي أبداه الفريق في تقريره المرفوع إلى المجلس (E/2005/66) والتي مفادها أنه لم تكن هناك أبدا رؤية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل للتنمية في هايتي، وأن الحاجة تدعو إلى القيام بالأعمال الأساسية في هذا الشأن.

٢٣ - وعند الاجتماع مع الفريق في نيويورك، أكد الوزير أن هذه الخلية، التي أنشأها رئيس الوزراء وألحقها بوزارة التخطيط والتعاون الخارجي، تهدف بشكل عام إلى تكوين رؤية واسعة النطاق، تتسم بالأصالة والابتكار، للتنمية الطويلة الأجل في البلد. وسوف تعمل الخلية بعد ذلك على تحقيق هذه الرؤية بوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. والخبراء الخمسة الذين يشكلون هذه الخلية، والذين يساعدهم أمين دائم، ليست لهم أية صلة هرمية بالسلطات، مما يشهد لها بطابع مفتوح وتشاركي لا بد وأن يؤدي إلى وضع استراتيجيات للتنمية. وقد قامت هذه الخلية، التي بدأت اجتماعاتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، بوضع صلاحياتها^(٥). وهذه الصلاحيات، شأنها في ذلك شأن العضوية في الخلية، يمكن أن تتطور وفقا لرؤية الحكومة القادمة.

٢٤ - وخلية التنسيق الاستراتيجي هي بالنسبة للسلطات الهايتية مُحاور طبيعي للفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تتمثل مهمته على وجه التحديد في وضع توصيات بشأن المعونة التي يتعين تقديمها من أجل ضمان تحقيق التنمية في البلد في الأجل الطويل. وستقوم الخلية بإحالة الأفكار والمعلومات إلى الفريق وذلك في إطار دورها المتمثل في تسهيل المعونة ودمج أبعاد السلام والتنمية.

(٥) وزارة التخطيط والتعاون الخارجي، خلية التنسيق الاستراتيجي: الصلاحيات، شباط/فبراير ٢٠٠٦.

رابعاً - النتائج والتوصيات

٢٥ - مما يشجع الفريق أن الموقف قد تطور، وهو يدعو جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى مواصلة الجهود لإنهاء عملية الانتخابات بنجاح. والفريق يدعو أيضا أصحاب المصلحة الدوليين إلى تقديم الدعم في هذا الشأن. والفريق يتطلع إلى العمل مع الحكومة الجديدة عن طريق المتابعة عن كثب وإسداء المشورة بشأن التنمية الطويلة الأجل التي يحتاج إليها البلد بشدة للوصول إلى الاستقرار.

٢٦ - وفي هذا السياق، من الضروري أن تظل هابتي في جدول الأعمال الدولي وأن يُقدم لها الدعم المناسب من خلال إطار التعاون المؤقت، الذي مدده مؤتمر بروكسل الدولي حتى نهاية عام ٢٠٠٧، مع القيام في الوقت نفسه بإعداد استراتيجية وطنية للحد من الفقر.

٢٧ - وعندما تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد الأمور، سوف تكون هناك حاجة إلى تقديم دعم متواصل لتعزيز قدرتها على تحديد الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ووضع، وتنفيذ، سياسات مناسبة وفقا لذلك. واستراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك المشاريع ذات الأثر السريع، ستكون لها أهمية في هذا الصدد. وينبغي أيضا للسلطات الهايتية وشركائها في التنمية اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان الانتقال السلس وتجنب أي انقطاع في الدعم الإنمائي. والفريق يؤكد من جديد التوصيات الموجهة إلى الجهات المانحة والتي ترد في تقريره المرفوع إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥ (E/2005/66)، كما يشدد على الحاجة إلى ضمان تمسك الدعم المقدم من الجهات المانحة وذلك بجعل جميع الجهات الفاعلة تقف وراء عملية تقودها هابتي.

٢٨ - والفريق يرحب بالأعمال التي تم الاضطلاع بها حتى الآن لإعداد الأساس من أجل وضع استراتيجية للحد من الفقر، وهو يشجع الحكومة الجديدة على منح الأولوية للاستمرار في عملية التشاور والتخطيط. ويشير الفريق إلى إنشاء الحكومة المؤقتة حلية التفكير الاستراتيجي وإلى المساهمات المحتملة للخلية. وبمجرد الانتهاء من إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر، ينبغي أن تعبأ الجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لزيادة الدعم.

٢٩ - والفريق يرحب بالتوصيات التي قدمتها مؤخرا مؤسسات بريتون - وودز بشأن التخفيف من الديون وانضمام هابتي إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويشجع تلك المؤسسات على اتخاذ المزيد من القرارات المناسبة في هذا الاتجاه.

٣٠ - وسوف يقدم الفريق الاستشاري المخصص معلومات إضافية، حسب الاقتضاء، إلى المجلس خلال النظر في البند في الدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٦. والفريق يوصي، إذا ما طلبت حكومة هايتي ذلك، بأن يمدد المجلس ولايته حتى انعقاد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧ وذلك من أجل مرافقة الحكومة الجديدة، في هذه المرحلة العصبية للغاية، في تعزيز استراتيجية للتنمية الطويلة الأجل تهدف إلى ضمان الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي والاستقرار السياسي وتقديم توصيات في هذا الشأن.

بيان المدفوعات النقدية⁽¹⁾ - إطار التعاون المؤقت

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجلسة الاستراتيجية للتنسيق، رئاسة مجلس الوزراء)

التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٤ (كنسبة مئوية)	مصرف التنمية الأمريكية									
	بنك الدولي	كندا	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأمم المتحدة	الولايات الأمريكية	فرنسا	اليابان	الجموع	نسبة مئوية	
	(ب)					(ج)				
	ملايين دولارات الولايات المتحدة									
	١ - الإدارة السياسية									
	١-١ الأمن والشرطة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج									
		٢٦,٠٠		٢,٦٠	٢٤,٤٠	٠,٥٠	٢٩,٥٠	٣,٩		
	٢-١ العدالة والسجون وحقوق الإنسان									
		٧,٠٠	٠,٣٩	٢,٧٠	١٢,١٣	٠,٩٠	٢٣,١٢	٣,١		
	٣-١ العملية الانتخابية والحوار الوطني									
		١٧,٠٠	١١,٢٩	٦,٢٠	١١,٧٥	١,٠٦	٤٧,٣٠	٦,٣		
	٢ - الإدارة الاقتصادية									
	١-٢ الإدارة الاقتصادية									
		٧,٠٠	٤,٢٥	٥,٤٠	٢٣,٢٩	٠,٩٨	١٤١,٢٧	١٨,٨	١١,٧	٩١,٢
	٢-٢ تعزيز القدرات المؤسسية									
		٤,٠٠	١,٦٦	٢,٠٠	١٩,٥٤	٠,٠٦	٢٨,٢٦	٣,٨		
	٣-٢ هيئة الأراضي									
					١,٢٥		١,٢٥	٠,٢		
	٤-٢ التنمية المحلية									
		٣,٠٠	٢,٥٩	٢,٨٠	١,٢٥	٠,٨١	٢٢,٦٥	٣,٠		
	٥-٢ اللامركزية									
					١,٢٥		١,٢٥	٠,٢		
	٣ - الانتعاش الاقتصادي									
		٢٣,٤٨	٢,٥٠	٣,٠٠	٢١,١١	٢,١٠	٨٨,٩٠	١١,٩		٣٧,٥
	١-٣ استقرار الاقتصاد الكلي									
							٠,٠٥	٠,٠		
	٢-٣ الكهرباء									
		١,٠٠	٠,١٧		٢١,٠٠	٠,٤٥	٢٢,٦٢	٣,٠		
	٣-٣ إيجاد فرص العمل بسرعة والتمويل الصغير									
		١,٠٠	٢,٠٠	٠,١٢	٣,٣٩	٠,٢٢	٦,٧٣	٠,٩		

التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٤ (كنسبة مئوية)	الولايات المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية							مصرف التنمية البنك الدولي الأمريكية		ملايين دولارات الولايات المتحدة
	النسبة مئوية	المجموع	اليابان	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	كندا	(ب)	(ج)	
										٤-٣ تنمية القطاع الخاص/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة والمتوسطة
	٠,٤	٣,٣٥			٣,٣٥					٥-٣ الزراعة
	٣,٦	٢٧,١٣	٠,٤٤	٤,١٧	٣,٦٦	٠,٩٠	٧,٧٦		١٠,٢٠	٦-٣ الطرق والنقل
	٣,٠	٢٢,٧٤		٠,٠٢		٠,١٠	٩,٥٠		١٣,١٢	٧-٣ حماية البيئة وإصلاحها
	٠,٨	٦,٢٨				١,١٠	٣,٥٧		١,٥٠	٤ - الوصول إلى الخدمات الأساسية
١٠٨,٣	٥١,٦	٣٨٦,٧٠	١٠,٧٠	١٢,٢٣	١٧٤,٩٦	٥٨,٢٠	٦٤,٨٧	٤٦,٠٠	٤,٥٩	١٥,١٥
	١٠,٧	٨٠,٠٤	٠,٦١	١,٠٥	٣٩,٠٣	١٧,٥٠	١٢,٨٥	٩,٠٠		١-٤ المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ
	٦,٢	٤٦,٦٧		١,٠٥	٠,٥٠		٤٠,١٢		٠,١٢	٤,٨٨
	١٥,٠	١١٢,٤٧	٤,١٥	٣,٢٦	٦٣,٢٤	١٦,٦٠	٠,٣٤	٢١,٠٠	١,٢٠	٢,٦٨
	٧,٨	٥٩,٤٣	٠,٤٩	٤,٤٩	٥,٣٥	١٨,٠٠	٩,٣٢	١٦,٠٠	٠,٩٩	٤,٧٩
	٠,٣	٢,٢٠		١,١٤		٠,٨٠	٠,٢٦			٥-٤ الثقافة ووسائل الإعلام والاتصال
	١٠,٢	٧٦,٥٠	٥,٤٥	١,٢٠	٦٣,١٦	٤,٧٠	١,٩٩			٦-٤ الأمن الغذائي
	٠,٥	٣,٨٦			٣,٦٨				٠,١٨	٧-٤ إدارة النفايات الصلبة
	٠,٧	٤,٩٠							٢,١٠	٢,٨٠
	٠,١	٠,٦٤		٠,٠٤		٠,٦٠				
١٤,١	٤,٤	٣٢,٨٤	٠,٢٤			٢,٤٠	٩,٦٠	١٥,٠٠	٠,٥٣	٥,٠٧
	٢,١	١٥,٥٣						١٥,٠٠	٠,٥٣	
										٥ - مدفوعات نقدية أخرى
										٠-٥ برامج أخرى

الترجمات المعلنة لعام ٢٠٠٤ (كنسبة مئوية)	مصرف التنمية البنكي الدولي كندا										
	النسبة مئوية	الجموع	اليابان	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد و كالات المتحدة الأمريكية	الأوروبي	كندا	البنك الدولي	مصرف التنمية الأمريكية	مصرف التنمية الأمريكية
					(ج)		(ب)				
											ملايين دولارات الولايات المتحدة
	٠,٢	١,٤٤	٠,٢٤		١,٢٠						١-٥ المساعدة التقنية
											٢-٥ تسوية المتأخرات
	٠,٧	٥,٢٧			٠,٢٠				٥,٠٧		٣-٥ الهياكل الاقتصادية الأساسية
	١,٤	١٠,٦٠			١,٠٠	٩,٦٠					٤-٥ مبالغ غير مرصودة
	٦٩,١	١٠٠,٠	٧٤٩,٦١	١٣,١٧	١٩,٤٧	٢٧٧,٩٣	٧٩,٦٠	١١١,٥١	٩٧,٠٠	٥٥,٤٢	٩٥,٥٢ المجموع الكلي
			١٠٠,٠	١,٨	٢,٦	٣٧,١	١٠,٦	١٤,٩	١٢,٩	٧,٤	١٢,٧ النسب المئوية
			٤٧٠,٩٠	-	-	٤٢٨,٨	-	-	-	٤٢,١	توقعات المدفوعات النقدية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ^(د)
			٢٧٨,٧	-	-	(١٥٠,٩)	-	-	-	١٣,٣	الفارق بين التوقعات والمدفوعات النقدية

(أ) المدفوعات النقدية: المبالغ المتاحة لتغطية سحب الأموال أو تسديد دفعات بناء على طلب الوكالة المنقذة.

(ب) المجموع الكلي للمدفوعات النقدية العالمية تحول من ٧٨٢,٦ مليون دولار (في الصيغة المؤقتة لهذا الجدول) إلى ٧٤٩,٦ مليون دولار من جراء تنقيح أدى إلى تخفيض المبلغ الإجمالي للمدفوعات النقدية لكندا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (من مبلغ ١٣٠ مليون دولار المعلن عنه في واشنطن العاصمة، إلى ٩٧ مليون دولار).

(ج) وكالات الأمم المتحدة المعنية: صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، الفاو، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(د) جميع توقعات المدفوعات النقدية ليست متوفرة بعد بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.